المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية
The national center for research
and scientific studies

ورقة بحثية بعنوان:

رؤية تحليلية استشرافية حول مخرجات القمة العربية الإسلامية غير العادية الرياض 11 نوفمبر 2024

إعداد / أ.د. محمد الشيخ
عضو اللجنة العلمية بالمركز

مقدمة:

تابعت في الآونة الأخيرة رأي عام أكثر من محبط ومخيب للآمال، ويبعث الألم والحسرة لما صار عليه حال الأمتين العربية والإسلامية في ظل المعاناة والانتهاكات التي يتعرض لها المواطن الفلسطيني وتحديداً في قطاع غزة، وتكشف في آنٍ حجم الضرر الذي ألحقته أيادي الصهاينة وآلة الحرب الإسرائيلية العابثة بفلسطين التاريخية أرضاً وإنساناً بدرجة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الاستعمار القديم والحديث، في ظل صمت وتواطؤ عربي مخزي، لا يقل عن سكوت المجتمع الدولي الرهيب الذي لا يعير مظالم الشعوب ومعاناتهم أي اهتمام.

يمارس الاحتلال الإسرائيلي اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، إفقاراً وتجويعاً وقتلاً وتشريداً للفلسطينيين، ناهيك عن تدمير مقومات الحياة في قطاع غزة بصورة يندى لها جبين التاريخ الإنساني، من دون رادع أو حسيب من مؤسسة تذكر، أو أدنى عقوبة تنزل بهذا الكيان الاحتلالي العنصري الاستيطاني في ظل وضع استثنائي إقليمي ودولي غير مسبوق في التاريخ الحديث والمعاصر.

وفي قراءة تحليلية استشرافية لما يمكن أن يكون عليه واقع الحال مستقبلاً، وعلى الأقل في المدى المنظور، من خلال البيان الختامي للقمتين، والقرارات الصادرة عنهما، يمكن القول:

اللافت للنظر أن انعقاد القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية في الرياض، أتت في ظروف استثنائية، كان المتوقع من هذه القمة أن تجري إعادة تقييم ومراجعة لما صدر عن القمة الماضية المنعقدة في نوفمبر 2023، بخصوص العدوان الإسرائيلي على غزة، وكذا البحث في الحرب على لبنان، وانتهاك سيادة كل من العراق وسوريا وإيران.

كان المتوقع أيضاً أن تكون هذه القمة استثنائية بكل المقاييس، سواء من حيث الوقت الذي عقدت فيه القمة، والظروف والأوضاع التي تمر بها المنطقة، أو من حيث الحضور، حيث تميزت القمة بمشاركة رفيعة المستوى من قيادات الدول العربية والإسلامية، وأضفى لها طابع خاص.

بجمع القمتين في قمة واحدة، مما رفع من سقف التوقعات بخصوص مخرجاتها. وربما كان الدافع من وراء جمع القمتين، شعور قادة جميع الدول بضرورة وأهمية توحيد الجهود والخروج بموقف موحد، يعبّر عن الإرادة العربية والإسلامية المشتركة، في ظل الظروف الخطيرة التي تمر بها المنطقة، وهو ما يستلزم وحدة الصف العربي والإسلامي في مواجهة التطورات الراهنة ومن ثم احتواء تبعاتها، بيد أن البيان الختامي والقرارات الصادرة عن هاتين القمتين، كانت أبعد ما تكون عن الفعل والتأثير.

صدر القرار في 38 بنداً، حيث أكدت بنوده الصادرة عن القمة المشتركة الأولى غير العادية التي انعقدت في الرياض في نوفمبر 2023، على تجديد التصدي للعدوان الإسرائيلي الغاشم على قطاع غزة ولبنان، والعمل على إنهاء تداعياته الإنسانية الكارثية على المدنيين العزّل، ومواصلة التحرك بالتنسيق مع المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعريض الكيان الصهيوني للسلم والأمن الدوليين للخطر.

التحذير من خطورة التصعيد الإسرائيلي الذي يعصف بالمنطقة وتبعاته الإقليمية والدولية، ومن توسع رقعة العدوان الذي امتد ليشمل أراضي عربية أخرى، مثل لبنان والعراق واليمن وكذلك إيران دون اتخاذ تدابير حاسمة من الأمم المتحدة وبتخاذل من الشرعية الدولية.

من الواضح أن مخرجات القمة أخذت طابعاً كلامياً ولغة خطابية تمت صياغتها بعبارات حذرة، ولم تختلف البيانات والقرارات الصادرة عن هذه القمة عن التي سبقتها ولم تتجاوز المطالبات

والمناشدات والدعوات والإدانة والشجب والاستنكار، مع غياب شبه كامل لأي خطوات عملية كان يفترض أن تضطلع بها القمة التي جمعت 57 دولة عربية وإسلامية، ومع ذلك فإن الحرب على غزة لا زالت مستمرة تبيد وتسحق وتدمر لتمحوها من الوجود وتغلق ملفها إلى الأبد.

مواقف خجولة لن تغير من واقع الحال في شي. بالنظر لافتقار القمة لمسارات عملية واضحة الخطوات وقادرة على الفعل والتأثير. من الواضح أن الخلافات بين الدول الأعضاء أثرت على مخرجات القمة حيث كانت بنودها فضفاضة لا تعدو أن تكون أقرب للمناشدات بعيداً عن المسارات العملية من خلال التلويح أو التهديد بأيّ عقوبات ولو دبلوماسية أو شكلية لا لدولة الاحتلال ولا لداعميها. فضلاً عن ذلك، فإن البند المتعلّق بكسر الحصار وإدخال المساعدات لقطاع غزة "بشكل فوري" افتقر لآلية تنفيذه، والجهات التي ستقوم على ذلك، وستكون بالتأكيد مصداقية القمّة والدول المشاركة بها أمام محكّ التطبيق العملي.

لم تتخذ القمة أي خطوات دبلوماسية، للضغط على الكيان الإسرائيلي لوقف الحرب على غزة ولبنان، مثل سحب السفراء أو طردهم أو التلويح بتجميد العلاقات الدبلوماسية أو قطعها- حيث لم تذكر صراحةً في القرار، بل استُخدمت صياغة فضفاضة، مثل: "دعوة الدول الأعضاء في المنظمة والجامعة لممارسة الضغوط الدبلوماسية" على سلطات الاحتلال.

وفي السياق ذاته، فإن محصّلة القمة العربية – الإسلامية، هي تعبير عن حالة الوهن والضعف للعالمين العربي والإسلامي إزاء العدوان على قطاع غزة، وهي حالة تمزج بين العجز والفشل والخذلان للشعب الفلسطيني وأهل غزة على وجه الخصوص، والتي قد يراها البعض توحي بشيء من التواطؤ. وهو ما اتضح في مخرجات القمة من رادع عملي للاحتلال "الإسرائيلي"، عن الاستمرار في ارتكاب المزيد من المجازر، وليس فيها ما يضغط على الدول الداعمة لها، وفي مقدمتها الولايات المتّحدة لتخفيف هذا الدعم، فضلًا عن وقف الحرب. ولذلك يُخشى أن تدفع هذه المخرجات

ودلالاتها الواضحة الكيان الصهيوني إلى الاستفراد بقطاع غزة وتشديد الحصار عليها، وتشجيعها على المزيد من المجازر وجرائم الحرب، كما حصل في محطات سابقة. خصوصاً بعد اتفاق وقف الحرب بين الكيان الصهيوني وحزب الله اللبناني.

يبدو جلياً أن الشرق الأوسط ينزلق بعنف وبقوة اندفاع غير مسبوقة نحو منحدر خطير.. وأنه على أبواب تحولات جيوسياسية واستراتيجية كاسحة سوف تغير له الكثير من معالمه الراهنة...وما نحن بصدده مع تغير الرؤساء الأمريكيين يؤشر بخطورة ما نحن مقبلون عليه من تحولات إقليمية جذرية لن تبقي شيئاً واحداً في هذه المنطقة المضطربة من العالم على حاله.

أخيراً، الشعب الفلسطيني أعطى وضحى أكثر مما استلم وتلقى، وكل يوم يزف قوافل من الشهداء بالعشرات من الأطفال والنساء والشيوخ، بينما يقف العالم موقف المتفرج ويغض الطرف عن انتهاكات ومغامرات الصهاينة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان. وما زلنا حتى اللحظة ننتظر وقفة عربية وإسلامية جادة لدفع إجرام هذا الكيان المحتل المدعوم من الغرب وتحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، وأن يكف يده عن منطقتنا العربية.

وهنا تقترح الورقة بعض التوصيات من أهمها ما يلي:

ينبغي عدم ربط بين ما يحدث في قطاع غزة بالخلافات القائمة بين بعض الدول العربية وتيار الإسلام السياسي، وتحديداً حركة حماس، وهو ما يعني تحييد القضية الفلسطينية عن الأزمات والصراعات السياسية الداخلية أو الإقليمية أو الدولية.

أهمية وضرورة تبني التفكير المنطقي والواقعي، للبحث عن مخرج مقبول، ينهي الحرب القائمة التي يعانيها قطاع غزة، وفك الحصار عنه والبدء في إعادة إعمار القطاع، من دون التسليم بمتغيرات سياسية صعبة، أو الاستناد على مواقف أيديولوجية لا تملك مقومات الاستمرار.

دعم المواقف السياسية والدبلوماسية الإقليمية والدولية التي حاولت إنصاف الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه ومنها على سبيل المثال موقف جنوب أفريقيا بشأن دعوى ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية.

تعليق اتفاقيات التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، واستثمار الأدوات الاقتصادية كوسيلة ضغط على الدول الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة، مثل مقاطعة أو سحب الاستثمارات العربية الذي يقع على عاتق الشعوب العربية الحية والقوى التحررية مسؤولية مساندة القضية الفلسطينية على مختلف الصعد السياسية والدبلوماسية والقانونية والإعلامية والثقافية والفكرية وغيرها.

لا بُد من وقفة عملية وجادة تجاه الانتهاكات التي يرتكبها الكيان الصهيوني وداعميه لوقف مثل هذه الأعمال في قطاع غزة ولبنان، غير ذلك، سوف يدفع الجيش الصهيوني إلى ارتكاب المزيد من المجازر وجرائم الحرب.

ضرورة وأهمية توحيد الجهود للخروج بموقف موحد، يعبّر عن الإرادة العربية والإسلامية المشتركة، وهو ما يستلزم وحدة الصف العربي والإسلامي في مواجهة التطورات الراهنة ومن ثم احتواء تبعاتها.

إن توقف الكيان الغاصب عن قضم ومصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية غير ممكن في اليوم بفعل الواقع الدولي والإقليمي وتراجع الإجماع الفلسطيني وانتهاك مركزية القضية عربيا على المستوى الرسمي على الأقل.

ينبغي مواصلة التحرك بفاعلية بالتنسيق مع المجتمع الدولي لوضع حد للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وتعريض الكيان الصهيوني للسلم والأمن الدوليين للخطر.

ضرورة اتخاذ الدول العربية والإسلامية خطوات جادة من أجل الضغط على الكيان الإسرائيلي لوقف الحرب على غزة ولبنان، مثل سحب السفراء أو طردهم أو التلويح بتجميد العلاقات الدبلوماسية أو قطعها.

الوقوف بحزم أمام اقتراح بدائل لترحيل سكان غزة، ومحاولة تطبيق مشاريع التهجير وإحداث نكبة جديدة بحق الفلسطينيين، وفرض حلول سياسية خارجية تحت الضغط العسكري والدبلوماسي في قطاع غزة.

إن افتقار الفرقاء الفلسطينيين إلى أدوات الضغط المناسبة على سلطات الاحتلال بسبب الانقسام والتشظي الذي دام لأكثر من 20 عاماً، وهو ما يتطلب المزيد من التنازلات والتضحيات من حركتي فتح وحماس لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

تظهر المعطيات والوقائع على الأرض بأن هناك تنسيق عالي بين الكيان الصهيوني والولايات المتحدة لتقسيم قطاع غزة وفصل شماله عن جنوبه، مخطط دولتا الشر والعدوان بحاجة إلى رادع وطني مدعوم من القوى الحية والتحررية في عالمنا العربي والإسلامي، ومتمكن سياسياً وعسكرياً، لإفشال

المؤامرة التي تحاك ضد قطاع غزة وقطع الطريق للحيلولة دون تقطيع أوصال شمال غزة عن جنوبها أو مساعي إسرائيل لضمها واحتلالها.

إن الأوضاع الاستثنائية التي تعيش على وقعها غزة اليوم تتطلب حلولاً ومعالجات استثنائية أيضاً للخروج من المآل الصعب. وهي بحاجة إلى رؤية وقيادة واستراتيجية موحدة، لكن هل من الممكن وضع تصور ورؤية لمشروع مواجهة فلسطيني وعربي يمكن أن يغير معادلة الصراع مع الكيان الصهيوني في ضوء التطورات على الساحة الفلسطينية والإقليمية والدولية.